مصرف عجمان (ش.م.ع.)
(شركة مساهمة عامة)

البيانات المالية المرحلية للفترة من
٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

البيانات المالية المرحلية للفترة من
٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

	الصفحات
تقرير المراجعة	١
الميزانية العمومية المرحلية	٢
بيان الدخل المرحلي	٣
البيان المرحلي للتغيرات في حقوق الملكية للمساهمين	٤
بيان التدفقات النقدية المرحلي	٥
إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية	٦ – ٢٠

برايس ووترهاوس كوبرز

برايس ووترهاوس كوبرز
الطابق ٤٠، مكتب أبراج الإمارات
ص.ب: ١١٩٨٧، دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٠٤٣١٠٠ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٣٣٠٤١٠٠ (٠) ٩٧١+
البريد الإلكتروني: pwc.emirates@ae.pwc.com

تقرير المراجعة إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
في مصرف عجمان (ش.م.ع.)

مقدمة

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية المرحلية المرفقة لمصرف عجمان (ش.م.ع.) ("المصرف") كما في ٣١ مارس ٢٠٠٩ والبيانات المرحلية للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. تعد الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه المعلومات المالية المرحلية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تنحصر مسؤوليتنا في إصدار استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناءً على عملية المراجعة التي قمنا بها.

نطاق المراجعة

لقد أجرينا مراجعتنا وفقا للمعيار الدولي لمهام المراجعة رقم ٢٤١٠، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنجزة من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من القيام بالاستفسارات بشكل رئيسي من الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وكذلك تطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى. يقل نطاق عملية المراجعة بشكل كبير عن نطاق عملية التدقيق المنجزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وبالتالي فهي لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا أصبحنا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في عملية التدقيق، وبالتالي لا نبدي الرأي الذي ينتج عن التدقيق.

الاستنتاج

استنادا إلى عملية المراجعة التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية المرفقة لا توفر نظرة صحيحة وعادلة للمركز المالي للمصرف كما في ٣١ مارس ٢٠٠٩ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز
٦ مايو ٢٠٠٩

أمين حسن ناصر
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٣٠٧
دبي، الإمارات العربية المتحدة

شركاء مكتب برايس ووترهاوس كوبرز (الشرق الأوسط) المحدود المسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة: أمين حسن ناصر، بول دونفي وخالد قاضري. مسجلة في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة مشتغلين

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

الميزانية العمومية المرحلية كما في ٣١ مارس ٢٠٠٩

	إيضاحات	ألف درهم
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٤	٢٣,١٥٥
استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	٥	١,٢٠٧,٢٤٥
أوراق مالية استثمارية محتفظ بها لحين استحقاقها	٦	٤٠,٤٣٦
ممتلكات ومعدات	٧	٤٩,٣١٣
موجودات أخرى	٨	١٨,١٤٢
مجموع الموجودات		١,٣٣٨,٢٩١
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين		
المطلوبات		
ودائع العملاء	٩	٢٤٥,٥٤٧
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف	١٠	٨٤,٠٠٠
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		١,٦٧٦
مطلوبات أخرى	١١	١٣,٧٠٦
مجموع المطلوبات		٣٤٤,٩٢٩
حقوق الملكية للمساهمين		
رأس المال	١٢	١,٠٠٠,٠٠٠
صافي الفائض من الطرح العام الأولي	١٤	١,٩٣٦
عجز محتجز		(٨,٥٧٤)
مجموع حقوق الملكية للمساهمين		٩٩٣,٣٦٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين		١,٣٣٨,٢٩١

تم اعتماد هذه البيانات المالية المرحلية بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٩ ووقعها بالنيابة عن مجلس الإدارة كل من:

رئيس مجلس الإدارة ..... عضو مجلس الإدارة .....

الرئيس التنفيذي بالوكالة .....

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

بيان الدخل المرحلي للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

	إيضاحات	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
الإيرادات			
إيرادات من استثمار في أدوات التمويل الإسلامي	١٥	١٣,٨٢٩	٦٤,٤٥٦
إيرادات من أوراق مالية استثمارية		١,٩٤٥	١,٩٤٥
إيرادات الرسوم وإيرادات أخرى		١,٠٤٦	١,٠٤٦
		١٦,٨٢٠	٦٧,٤٤٧
حصة المودعين من الأرباح		(١,٥٤٣)	(١,٥٤٣)
صافي الإيرادات		١٥,٢٧٧	٦٥,٩٠٤
المصاريف			
تكاليف الموظفين	١٦	(١٥,٩٨٤)	(٤٩,٥٥٨)
مصاريف عمومية وإدارية	١٧	(٩,٨٨٢)	(٢٣,٢٣٥)
الاستهلاك	٧	(١,٠٣٧)	(١,٦٨٥)
خسارة الفترة		(١١,٦٢٦)	(٨,٥٧٤)
خسارة السهم الواحد – أساسي	٢٠	(٠,٠١) درهم	(٠,٠١) درهم

البيان المرحلي للتغيرات في حقوق الملكية للمساهمين للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

	رأس المال ألف درهم	صافي الفائض من الطرح العام الأولي ألف درهم	عجز محتجز ألف درهم	المجموع ألف درهم
أسهم مصدرة (إيضاح ١٢)	١,٠٠٠,٠٠٠	–	–	١,٠٠٠,٠٠٠
الفائض من الطرح العام الأولي (إيضاح ١٤)	–	١,٩٣٦	–	١,٩٣٦
خسارة الفترة	–	–	(٨,٥٧٤)	(٨,٥٧٤)
في ٣١ مارس ٢٠٠٩	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٣٦	(٨,٥٧٤)	٩٩٣,٣٦٢

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

بيان التدفقات النقدية المرحلي للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

	ألف درهم
أنشطة العمليات	
خسارة الفترة	(٨,٥٧٤)
تعديلات بسبب:	
الاستهلاك	١,٦٨٥
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١,٦٧٦
مخصص منافع الموظفين	٥,٣٩٨
	١٨٥
التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات:	
استثمار في أدوات التمويل الإسلامي	(١,٢٠٧,٢٤٥)
وديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	(١٤,١٥٥)
موجودات أخرى	(١٨,١٤٢)
ودائع العملاء	٢٤٥,٥٤٧
مبالغ مالية موظفة من مصارف	٨٤,٠٠٦
مطلوبات أخرى	٨,٣٠٢
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات	(٩٠١,٥٠٢)
أنشطة الاستثمار	
شراء ورقة مالية استثمارية	(٤٠,٤٣٦)
شراء ممتلكات ومعدات	(٥٠,٩٩٨)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(٩١,٤٣٤)
أنشطة التمويل	
أسهم مصدرة	١,٠٠٠,٠٠٠
صافي الفائض من الطرح العام الأولي	١,٩٣٦
صافي النقد الناتج عن أنشطة التمويل	١,٠٠١,٩٣٦
صافي الزيادة في النقد ومرادفات النقد	٩,٠٠٠
نقد ومرادفات نقد في نهاية الفترة (إيضاح ٤)	٩,٠٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المرحلية

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

١ التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف عجمان (ش.م.ع.) ("المصرف") كشركة مساهمة عامة. العنوان المسجل للمصرف هو المنطقة الحرة في عجمان، بناء ج، الطابق ١٣، شارع الميناء، ص.ب ٧٧٧٠، عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة. تأسس المصرف بشكل قانوني بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٠٨، وتم تسجيله لدى هيئة الأوراق المالية والسلع ("الهيئة") بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨، وحصل على رخصة من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة للعمل كمركز رئيسي بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٨. بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٨، حصل المصرف على رخصة مصرفية للفرع من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وباشر العمليات بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في القيام بالأنشطة المصرفية وأنشطة التمويل والاستثمار من خلال أدوات إسلامية متنوعة مثل المرابحة والوكالة والصكوك والإجارة. يمارس المصرف أنشطة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ووفقاً لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف.

بالرغم من أن المصرف باشر العمليات في سنة ٢٠٠٨، فقد باشر بإنفاق مصاريف ما قبل التشغيل اعتباراً من ٨ يناير ٢٠٠٧ وبالتالي، تشتمل هذه البيانات المالية المرحلية على مصاريف ما قبل التشغيل المنفقة منذ ذلك التاريخ.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الهامة المتبعة بواسطة المصرف في إعداد هذه البيانات المالية المرحلية مبينة أدناه:

أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إن إعداد البيانات المالية المرحلية بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي استخدام تقديرات محاسبية، كما يقتضي أيضا من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية لهذه البيانات المالية ضمن السياسات المحاسبية ذات العلاقة.

المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الصادرة التي لم تصبح سارية حتى الآن

تعد المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية على المعايير القائمة، والتي تم إصدارها، إلزامية للفترات المحاسبية للمصرف اعتبارا من ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ، والتي لم يقم المصرف بإتباعها في وقت مبكر.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ – "قطاعات العمليات" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ (تعديل)، "تكاليف القروض" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ (تعديل)، "الدفعات التي تستند إلى أسهم" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (تعديل)، "اندماجات الأعمال" والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧، "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، "الاستثمارات في الشركات الزميلة" والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١، "الحصص في الائتلافات المشتركة"، ويسري بأثر مستقبلي على اندماجات الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستلاك في بداية فترة التقارير السنوية الأولى في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (تعديل)، "عرض البيانات المالية"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ (تعديل)، "الأدوات المالية: العرض"، والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض البيانات المالية"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ (المعدل)، "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ (تعديل)، "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة"، (والتعديل الناتج عنه على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١، "اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة") (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩).

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أساس الإعداد (تابع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الصادرة التي لم تصبح سارية حتى الآن (تابع)

- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ (تعديل)، "الاستثمارات في الشركات الزميلة" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢، "الأدوات المالية: العرض" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، "الأدوات المالية: الإفصاحات") (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ (تعديل)، "الانخفاض في قيمة الموجودات" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ (تعديل)، "الموجودات غير الملموسة" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (تعديل)، "الأدوات المالية: الاحتساب والقياس" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- التفسير رقم ١٣ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "برامج ولاء العملاء"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٨).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ (تعديل)، "الحصص في الائتلافات المشتركة" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧) (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ (تعديل)، "العقارات الاستثمارية" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦) (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- التفسير رقم ١١ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ – معاملات أسهم الخزينة والمجموعة".
- التفسير رقم ١٢ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "ترتيبات امتياز الخدمة".
- التفسير رقم ١٤ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ - السقف على أصل منافع محددة، متطلبات الحد الأدنى من التمويل وتفاعلها".

قامت الإدارة بتقييم أثر المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المذكورة أعلاه على المعايير الصادرة على البيانات المالية المرحلية للمصرف وخلصت إلى أنها إما لا تتصل بالبيانات المالية المرحلية للمصرف أو لن يكون لها أثر جوهري عليها، باستثناء التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، والذي سيؤثر على عرض بيان التغيرات في حقوق الملكية وعلى الدخل الشامل وكذلك المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨. لا يؤثر هذا التعديل على احتساب أو قياس أو الإفصاح عن بعض المعاملات والأحداث الأخرى المطلوبة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى. سوف يتم إظهار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ في البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

عملات أجنبية

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية المرحلية للمصرف باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يعمل المصرف ضمنها ("العملة الوظيفية"). البيانات المالية معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمصرف.

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية الناشئة بعملات أجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. يتم احتساب الفروقات الناتجة عن الصرف في بيان الدخل.

استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

كافة الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي هي أدوات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مدرجة في سوق نشطة. وتنشأ هذه الاستثمارات عندما يقوم المصرف بتقديم مبالغ مالية بشكل مباشر إلى المدين دون وجود نية للمتاجرة بالأدوات المالية. يتم قياس الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي مبدئيا بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة وينم إدراجها صافية من المخصصات المرصودة للانخفاض في القيمة.

عقد المرابحة هو عقد بيع بين المصرف وعميله لبيع بضائع بسعر يشتمل على هامش ربح متفق عليه بين كلا الطرفين. ينطوي أسلوب التمويل هذا على شراء بضائع بواسطة المصرف حسب طلب العميل وبيعها للعميل بزيادة في السعر. يتم تحديد طريقة السداد في العقد وتكون عادة من خلال أقساط.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

استثمار في أدوات التمويل الإسلامي (تابع)

ينطوي عقد الوكالة على قيام المصرف بتقديم مبلغ محدد من المال لوكيل ما، والذي يقوم باستثماره وفقا لشروط محددة وباجر محدد (مبلغ مالي مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر). وعند حلول موعد الاستحقاق، يقوم المصرف بقبض المبلغ المستثمر من الوكيل بالإضافة إلى معدل العائد المتفق عليه.

أوراق مالية استثمارية

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية من الاستثمار المحتفظ به لحين استحقاقه وهو أصل مالي غير مشتق له دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وفترة استحقاق ثابتة، ولدى إدارة المصرف النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ به لحين استحقاقه. فيما لو قام المصرف ببيع جزء كبير منه، يتم إعادة تصنيف الفئة بكاملها كمتوفرة للبيع.

إن المشتريات والمبيعات المنتظمة للأوراق المالية الاستثمارية يتم احتسابها بتاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بشراء أو بيع الأصل. يتم احتساب الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها لحين استحقاقها مبدئيا بالقيمة العادلة زائدا تكاليف المعاملة ويتم إدراجها لاحقا بالتكلفة المطفأة. يتم إيقاف احتساب الأوراق المالية الاستثمارية عندما تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم المصرف بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكل كامل.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بتاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم مدى توفر دليل موضوعي على أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض في قيمتها. لا يعتبر أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض في القيمة إلا عند توفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كنتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد الاحتساب الأولي للأصل ويكون لذلك الحدث أثر على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل بشكل يمكن تقديره بشكل موثوق. وعند توفر دليل موضوعي على تكبد المصرف لخسارة انخفاض في قيمة الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة بوصفه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي للأداة المالية، بما في ذلك أية مبالغ قابلة للاسترداد من الكفالات والضمانات ويتم احتسابه في بيان الدخل.

إذا نقص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة، وكان بالإمكان ربط هذا النقص بشكل موضوعي بحدث يحصل بعد أن تم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة (مثل تحسن في التقييم الائتماني للمدين)، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة التي تم احتسابها سابقا في بيان الدخل.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

لا تخضع الموجودات التي ليس لها عمر إنتاجي محدد للإطفاء ويتم فحصها بشكل سنوي لتحري الانخفاض في قيمتها. تتم مراجعة الموجودات التي تخضع للإطفاء لتحري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقا للمبلغ الذي تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصا تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام أيهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي يوجد لها تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (وحدات مكونة للنقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية بخلاف السمعة التجارية التي تعرضت لخسارة الانخفاض في القيمة للعكس المحتمل للانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصا الاستهلاك. تشتمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرة باقتناء البنود.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائما، فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المصرف فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إيقاف احتساب القيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله. يتم إدراج كافة مصاريف عمليات الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل خلال الفترة المالية التي يتم إنفاقها فيها.

ممتلكات ومعدات (تابع)

يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها أو المبالغ التي تمت إعادة تقييمها وصولا إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

	عدد السنوات
تحسينات على عقار مستأجر	٧
أثاث وتركيبات ومعدات	٥
مركبات	٥
أجهزة كمبيوتر	٣ - ٧

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند الضرورة بتاريخ كل ميزانية عمومية. عندما تكون القيمة الدفترية لأحد الموجودات أكبر من قيمته التقديرية الممكن استردادها، يتم خفضها مباشرة إلى القيمة الممكن استردادها (يرجى الرجوع إلى فقرة "الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية").

يتم تحديد أرباح وخسائر عمليات الاستبعاد من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية ويتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة. وعند مباشرتها، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات الملائمة ويتم استهلاكها وفقا للسياسات المحاسبية للمصرف.

ودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف

يتم احتساب ودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل المصارف مبدئيا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة.

احتساب الإيرادات

إن الإيرادات من الاستثمار في أدوات التمويل الإسلامي والأوراق المالية الاستثمارية، والتي تشتمل على الرسوم التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من العائد الفعلي للأداة المالية، يتم احتسابها في بيان الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي.

إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى

يتم احتساب إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية المقدمة على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمة.

منافع الموظفين

يتم أداء مساهمات التقاعد بخصوص الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة وفقا للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩ الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

يتم رصد مخصص استنادا إلى كامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترة خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية.

مخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ لدى المصرف التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المرجح خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

نقد ومرادفات نقد

لغرض بيان التدفقات النقدية، فإن النقد ومرادفات النقد تتكون من النقد في الصندوق، والمبالغ المالية في الحسابات الجارية وتحت الطلب والمبالغ المالية الموظفة بفترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر.

٣ إدارة المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المصرف إلى تعريضه لمجموعة من المخاطر المالية، وتنطوي هذه الأنشطة على تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة محددة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. إن قبول المخاطر يقع في صلب عمل الخدمات المالية، وتعد مخاطر العمليات نتيجة حتمية لممارسة العمل المصرفي. بناءً على ذلك يتمثل هدف المصرف في تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد والتقليل ما أمكن من التأثيرات السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف.

تعد المخاطر قائمة في أنشطة المصرف، لكن تتم إدارتها من خلال عملية تحديد، وقياس، ومراقبة بشكل مستمر وتخضع لسقوف المخاطر وللضوابط الأخرى.

إن سياسات إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر، ولوضع سقوف وضوابط مناسبة للمخاطر، ولمراقبة المخاطر وللالتزام بالسقوف من خلال أنظمة المعلومات الحديثة والموثوقة. يقوم المصرف بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة به بشكل منتظم لإظهار التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

تتم إدارة المخاطر بواسطة قسم إدارة المخاطر وفقا للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتولى قسم إدارة المخاطر المسؤولية عن القيام بعملية مراجعة مستقلة لإدارة المخاطر ولبيئة الرقابة. إن أنماط المخاطر الأكثر أهمية التي يتعرض لها المصرف هي مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح، ومخاطر العملات ومخاطر الأسعار. يخضع المصرف أيضا لمخاطر العمليات. مع ذلك، لا تقوم عملية مراقبة المخاطر المستقلة بمراقبة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة، والتقنية وقطاع العمل. تتم مراقبة هذه المخاطر من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمصرف.

هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية بشكل نهائي عن تحديد ومراقبة المخاطر، مع ذلك، توجد هناك هيئات مستقلة بشكل منفصل تتولى المسؤولية عن إدارة ومراقبة مخاطر المصرف.

مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن أسلوب إدارة المخاطر بصفة عامة واعتماد الاستراتيجيات والمبادئ الخاصة بالمخاطر.

لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة ("اللجنة")

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة في أداء واجباته بشأن ضمان التزام أنشطة المصرف بالقوانين والأنظمة السارية، وبنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وبقواعد السلوك الخاصة بالمصرف.

قسم إدارة المخاطر ("القسم")

يتولى القسم المسؤولية عن تنفيذ واتباع الإجراءات المتعلقة بالمخاطر للتأكد من وجود عملية رقابة مستقلة. يتولى القسم المسؤولية عن اعتماد الائتمان، وإدارة الائتمان، وإدارة المحفظة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات ومراقبة المخاطر بصفة عامة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في كافة أقسام المصرف بشكل دوري من قبل التدقيق الداخلي والذي يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات والتزام المصرف بالإجراءات. يقوم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج عمليات التقييم التي يقوم بتنفيذها مع الإدارة، ويرفع تقارير عن النتائج والتوصيات بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يقوم المصرف بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية تقليدية بخصوص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. إضافة لذلك، يستخدم المصرف أيضا تحليلات وطرقا كمية لدعم المراجعات على الاستراتيجيات الخاصة بالعمليات والمخاطر حسبما تقتضي الحاجة. تعكس التحليلات والطرق هذه كلاً من الخسارة المتوقعة المحتمل نشوئها خلال سير العمل العادي أو الخسائر غير المتوقعة في حال حصول حدث غير متوقع استنادا إلى الأساليب الإحصائية المبسطة ومختلف الاحتمالات الناشئة من الخبرة السابقة. يقوم المصرف أيضا بتنفيذ اختبارات التحمل التي قد تنشأ عندما تحصل، فعليا، أحداث قاسية من غير المحتمل حدوثها عادة.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

قياس المخاطر وأنظمة التقارير (تابع)

تتم مراقبة وتنفيذ الرقابة على المخاطر بشكل رئيسي فيما يتعلق بالسقوف الموضوعة من قبل المصرف. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمصرف وكذلك مستوى المخاطر التي يكون المصرف مستعدا لقبولها مع التركيز بشكل اضافي على قطاعات عمل مختارة.

خفض المخاطر

كجزء من إدارة المخاطر بصفة عامة، يستخدم المصرف طرقا مختلفة لإدارة التعرضات الناتجة عن التغيرات في مخاطر الائتمان، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر العمليات.

يسعى المصرف لإدارة تعرضاته لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة التمويل والاستثمار لتجنب التركيز في المخاطر بدون داعي للأفراد ومجموعات العملاء في مناطق أو قطاعات عمل محددة. يستخدم المصرف الضمانات بشكل فعال لخفض تعرضه لمخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر السوق وفقا للتوزيع المحدد مسبقا للموجودات على امتداد الفئات المختلفة للموجودات والتقييم المتواصل للظروف السوقية بخصوص الحركات المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومعدلات الربح وحقوق الملكية الدلالية.

بهدف توفير الحماية في مقابل مخاطر السيولة، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وبإدارة الموجودات في سياق سيولة المصرف بشكل عام مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على رصيد جيد من النقد ومرادفات النقد.

ولإدارة كافة المخاطر الأخرى، قام المصرف بوضع إطار عمل تفصيلي لإدارة المخاطر لتحديد واستخدام الموارد لخفض المخاطر.

تركيز المخاطر

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في نشاطات عمل متشابهة، أو في نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية، أو تكون لديهم خصائص اقتصادية متشابهة تؤدي إلى تأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تشير التركيزات إلى التأثر النسبي لأداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع محدد أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تجنب زيادة التركيز في المخاطر، تشتمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمصرف على إرشادات محددة للتوجه نحو المحافظة على محفظة متنوعة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات في مخاطر الائتمان التي يتم تحديدها وفقا لذلك.

مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر

قياس مخاطر الائتمان

يقوم إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالمصرف بتقييم احتمالية عجز الأطراف المقابلة بشكل منفرد من خلال استخدام أدوات التقييم الداخلي المصممة للفئات المختلفة من الأطراف المقابلة. لقد تم وضع إطار العمل بشكل داخلي وهو يجمع التحليل الإحصائي مع الرأي الصادر عن موظف الائتمان، وعندما يكون ملائما، يتم التحقق منه من خلال المقارنة مع البيانات المتوفرة خارجيا.

يتم قياس تعرض المصرف لمخاطر الائتمان وفقا لكل طرف مقابل على حدة، وكذلك وفقا لمجموعة الأطراف المقابلة التي لها نفس الخصائص. ولخفض التركيز المحتمل للمخاطر، تم وضع سقوف لمخاطر الائتمان وتتم مراقبتها في ضوء تغير الظروف الخاصة بالطرف المقابل والظروف السوقية.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالمصرف على:

- وضع هيكل الصلاحيات والسقوف لاعتماد التسهيلات الائتمانية وتجديدها؛
- مراجعة وتقييم التعرضات الائتمانية وفقاً لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل الموافقة على منح التسهيلات للعملاء، فيما تخضع عمليات تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس عملية المراجعة؛
- تنويع الإقراض والأنشطة الاستثمارية؛
- حصر تركيزات التعرض للمخاطر على قطاعات العمل والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة؛ و
- مراجعة الالتزام بشكل متواصل وفقاً لسقوف التعرض المقررة فيما يتعلق بالأطراف المقابلة، وقطاعات العمل والدول ومراجعة السقوف وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف والاتجاهات السوقية.

المخاطر الخاصة بالالتزامات المتعلقة بالائتمان

يوفر المصرف لعملائه الكفالات وخطابات الاعتماد التي تتطلب قيام المصرف بأداء الدفعات في حال إخفاق العميل في أداء التزامات محددة تجاه أطراف أخرى. تعرض هذه الأدوات المصرف لمخاطر مشابهة لموجودات التمويل والاستثمار وتتم مراقبتها بواسطة نفس عمليات وسياسات الرقابة.

الانخفاض في القيمة وسياسات رصد المخصصات

يتم رصد مخصص لأصل/تعرض محدد عندما يتم اعتبار أن التعرض أو الأصل ذي الصلة قد تعرض للانخفاض في قيمته وعندما لا تغطي الورقة المالية/الضمان القائم التعرض بشكل كامل. يتم رصد مخصص محدد حالما يتم اعتبار أن الاسترداد الكامل لأصل ما أصبح مشكوكاً فيه. تساوي قيمة المخصص المحدد المبلغ المطلوب لخفض القيمة الدفترية للأصل وصولاً إلى قيمته المتوقعة القابلة للاسترداد.

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، كان الحد الأقصى لتعرض المصرف لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كما يلي:

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	١,٢٠٧,٢٤٥
ورقة مالية استثمارية	٤٠,٤٣٦
موجودات أخرى	٨,٣٣٣
	١,٢٥٦,٠١٤
مطلوبات طارئة والتزامات	١٠١,٧٦٥

يمثل الجدول أعلاه أسوأ سيناريو لتعرض المصرف لمخاطر الائتمان بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، ودون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى محجوزة. وبالنسبة للموجودات ضمن الميزانية العمومية، تستند التعرضات المبينة أعلاه إلى صافي القيم الدفترية كما هي مدرجة في الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغييرات في الأسعار السوقية مثل معدل الربح. إن إدارة مخاطر السوق مصممة لحصر مبلغ الخسائر المحتملة في المراكز المفتوحة والتي قد تنشأ نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في معدلات الربح، وأسعار العملات وحركات الأسعار. يستخدم المصرف نماذج ملائمة، استنادا إلى الممارسات السوقية الاعتيادية، لتقييم مراكزه ويستلم معلومات عن السوق بشكل منتظم بهدف تنظيم مخاطر السوق.

يتكون إطار العمل الخاص بمخاطر الأسواق التي تتم المتاجرة فيها من العناصر التالية:

- سقوف للتأكد من عدم تجاوز الأطراف التي تقبل المخاطر إجمالي المقاييس للمخاطر والتركيزات الموضوعة بواسطة الإدارة العليا.
- يتم تنفيذ عمليات تقييم مستقلة لمقارنة الأسواق، وتسوية المراكز ومتابعة وقف الخسائر لمراكز المتاجرة في الوقت المناسب.

إن السياسات والإجراءات وسقوف المتاجرة موضوعة للتأكد من تنفيذ سياسات مخاطر السوق الخاصة بالمصرف بشكل فعال. تتم مراجعة هذه السياسات بشكل دوري لضمان بقائها متوافقة مع سياسات مخاطر السوق الخاصة بالمصرف بشكل عام.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر معدلات الربح نتيجة لحالات عدم التطابق أو الفجوات في مبالغ الموجودات والمطاوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تصبح مستحقة أو التي تتم إعادة تسعيرها في فترة معينة.

يتعرض المصرف لآثار التقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح والتي نشأت من استثمارات بقيمة ١,٢٠٧,٢ مليون درهم في أدوات التمويل الإسلامي، وقيمة ٤٠,٤ مليون في ورقة مالية استثمارية، وقيمة ١٧٣ مليون درهم وهي ودائع العملاء وقيمة ٨٤ مليون درهم وهي المبالغ المالية الموظفة بواسطة مصارف أخرى.

خلال الفترة الممتدة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩، فيما لو ازدادت/نقصت معدلات الربح السائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، لكان الأثر على نتائج وحقوق ملكية المصرف كما يلي:

المنتج	المعيار	الأثر على نتائج وحقوق ملكية المصرف	
		فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	تغير بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	١,٥٠٩	٦,٠٣٦
ورقة مالية استثمارية	تغير بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٥١	٢٠٢
ودائع العملاء	تغير بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٢١٦	٨٦٥
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف	تغير بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	١٠٥	٤٢٠

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر العملات

خلال الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩، لم يتعرض المصرف لأية مخاطر كبيرة لصرف العملات الأجنبية حيث كانت أغلبية معاملاته بالعملة الوظيفية للمصرف.

مخاطر الأسعار

خلال الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩، لم يتعرض المصرف لأية مخاطر كبيرة في الأسعار حيث أنه لم يكن يملك أية أوراق مالية استثمارية خاضعة لمخاطر الأسعار.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بأداء الدفعات عندما تصبح مستحقة ضمن الظروف العادية وظروف التحمل. ولحصر هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر متنوعة للتمويل إلى جانب قاعدة الودائع الرئيسية لدى المصرف، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة التدفقات المستقبلية والسيولة بشكل يومي. يشتمل هذا على تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر ضمانات بدرجة تقييم مرتفعة يمكن استخدامها لتأمين الحصول على تمويل إضافي إذا اقتضت الحاجة لذلك.

إن الأداة الرئيسية لمراقبة السيولة هي تحليل عدم تطابق الاستحقاق، والذي تتم مراقبته على مدى فترات زمنية متعاقبة وضمن العملات الوظيفية. يتم وضع إرشادات للتدفقات النقدية السلبية المتراكمة على مدى فترات زمنية متعاقبة.

التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول المبين في الإيضاح ٢١ التدفقات النقدية مستحقة السداد من قبل المصرف والناشئة عن فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية بتاريخ الميزانية العمومية. إن المبالغ المعروضة في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة المتعاقد عليها، حيث يقوم المصرف بإدارة مخاطر السيولة القائمة استنادا إلى التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة.

إدارة رأس المال

يقوم المصرف بحساب نسبة المخاطر إلى الموجودات وفقا للإرشادات الموضوعة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تحدد نسبة ١٠٪ كحد أدنى من إجمالي رأس المال إلى مجموع الموجودات الموزونة حسب المخاطر. وهذه النسبة تتوافق أيضا مع تقييم معدل كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات اتفاقية بازل ١ والمحتسبة على النحو التالي:

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
الشريحة الأولى من رأس المال	
رأس المال	١,٠٠٠,٠٠٠
اقتطاعات من رأس المال	(٦,٦٣٨)
مجموع رأس المال	٩٩٣,٣٦٢
الموجودات الموزونة حسب المخاطر	
ضمن الميزانية العمومية	٣٥٤,٨٧٤
خارج الميزانية العمومية	١١٣,٧٦٥
مجموع الموجودات الموزونة حسب المخاطر	٤٦٨,٦٣٩
نسبة المخاطر إلى الموجودات (٪)	٪٢١٢

٤ نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٢٢,٢٤٢
أرصدة لدى مصارف أخرى	٩١٣
	٢٣,١٥٥
ناقصا: وديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	(١٤,١٥٥)
نقد ومرادفات نقد	٩,٠٠٠

النقد ومرادفات النقد وكذلك الوديعة الإلزامية غير محملة بربح.

٥ استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

ودائع وكالة لدى مصارف	٨٥٠,٠٠٠
معاملات تمويل عن طريق المرابحة	٣٥٦,٢٢٨
بطاقات ائتمان	١,٠١٧
	١,٢٠٧,٢٤٥

الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي محملة بمعدل ربح فعلي يتراوح من ٣.٢٪ إلى ٦.٥٦٪ سنويا.

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، تركزت استثمارات المصرف بكاملها في أدوات التمويل الإسلامي لدى مصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لم يكن هناك استثمارات تأخر سدادها أو تعرضت للانخفاض في قيمتها في أدوات التمويل الإسلامي.

٦ ورقة مالية استثمارية محتفظ بها لحين استحقاقها

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
صكوك مدرجة	٤٠,٤٢٦

الصكوك صادرة عن مؤسسة قائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة تم تقييمها بدرجة A-1 من قبل ستاندرد أند بورز.

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، بلغت القيمة العادلة للصكوك ٣٣.٤٥ مليون درهم في حين يتوقع المصرف استرداد تدفقات نقدية بقيمة ٦٠ مليون درهم من إطفاء الورقة المالية عند استحقاقها.

الصكوك محملة بمعدل ربح فعلي يبلغ ١٨,٢٪ سنويا.

٧ ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر ألف درهم	أثاث وتركيبات ومعدات ألف درهم	مركبات ألف درهم	أجهزة وبرامج كمبيوتر ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة						
إضافات والرصيد في ٣١ مارس ٢٠٠٩	٥,٤٨٥	٤,٤٢٤	٧٩٦	٨,٧٤٦	٣١,٥٤٧	٥٠,٩٩٨
الاستهلاك						
الاستهلاك المحمل للفترة والرصيد في ٣١ مارس ٢٠٠٩	(٢٠٢)	(٨٥٥)	(٤٠)	(٥٨٨)	-	(١,٦٨٥)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٠٩	٥,٢٨٣	٣,٥٦٩	٧٥٦	٨,١٥٨	٣١,٥٤٧	٤٩,٣١٣

٨ موجودات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
إيرادات مستحقة على استثمارات في أدوات تمويل إسلامي	٧,٤٠٤
إيرادات مستحقة على ورقة مالية استثمارية	٩٢٩
إيجار مدفوع مقدما	٦,٩٥١
سلفيات للموظفين	٥٣٠
موجودات أخرى	٢,٣٢٨
	١٨,١٤٢

٩ ودائع العملاء

حسابات جارية	٧٢,٥٠٩
حسابات توفير	٢,٤٢٥
ودائع مضاربة	٧٠,٦١٣
ودائع وكالة	١٠٠,٠٠٠
	٢٤٥,٥٤٧

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، كان تركيز ودائع عملاء المصرف بقيمة ١٠٠ مليون درهم تجاه القطاع العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة وكانت محملة بمعدل ربح فعلي يصل لغاية ٥,٥٪ سنويا.

١٠ مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
ودائع وكالة من مصارف	٨٤,٠٠٠

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، كانت المبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف محملة بمعدل ربح فعلي من ١٪ إلى ١,٧٪ سنويا.

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
١١ مطلوبات أخرى	
مخصص رواتب ومنافع الموظفين	٦,٥٢١
ربح مستحق لودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف شبكات مصدقة	١,٤٧٠
مطلوبات أخرى	٢,٢٠٥
	٣,٥١٠
	١٣,٧٠٦
١٢ رأس المال	
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد منها درهم واحد	١,٠٠٠,٠٠٠

١٣ احتياطي قانوني

يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته، والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ١٠ لعام ١٩٨٠ وتعديلاته، تحويل نسبة ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى احتياطي قانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي نسبة ٥٠٪ من رأس المال المصدر. لا يتوفر هذا الاحتياطي للتوزيع. لم يتم القيام بأي تحويل بخصوص الفترة الحالية حيث سيتم تحديد التحويل بناءً على نتائج المصرف للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

١٤ صافي الفائض من الطرح العام الأولي

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
رسوم طرح عام أولي محصلة بقيمة ١,٠٢ درهم للسهم الواحد	٢٠,٠٠٠
ناقصا: مصاريف متفقة تتعلق بالطرح العام الأولي	(١٨,٠٦٤)
	١,٩٣٦

سوف يتم تحويل صافي الفائض من الطرح العام الأولي بقيمة ١,٩ مليون درهم إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح ١٣) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

١٥ إيرادات من استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
إيرادات من ودائع وكالة لدى مصارف	١٢,٢٧٩	٦٢,٩٠٦
إيرادات من معاملات تمويل عن طريق المرابحة	١,٥٥٠	١,٥٥٠
	١٣,٨٢٩	٦٤,٤٥٦

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
١٦ تكاليف الموظفين		
رواتب وبدلات	١٣,٠٤٣	٣٧,٥٠٤
مخصص مكافآت تشجيعية	٧٥٩	٥,٣٩٨
مساهمة في صندوق التقاعد	٤٠٣	١,٣١٠
تدريب الموظفين	٣٨٦	٦٣١
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٥٦٠	١,٦٧٦
أخرى	٨٣٣	٣,٠٣٩
	١٥,٩٨٤	٤٩,٥٥٨
١٧ مصاريف عمومية وإدارية		
مصاريف استشارات	١١	٤,٤٦٦
مصاريف إيجار	١,٩٠١	٥,٣٢٩
مصاريف تسويق وتصميم وتطوير منتجات واتصالات	٢,٦٧٩	٥,٠٥٧
أتعاب قانونية ومهنية	١٨١	٢٧٩
مصاريف أعمال مكلفة لجهات خارجية	١,٠٤٣	١,٣٦١
مصروف رسوم بطاقات خصم وبطاقات ائتمان	٩٧٩	٩٧٩
أخرى	٣,٠٨٨	٥,٧٦٤
	٩,٨٨٢	٢٣,٢٣٥

١٨ التزامات

التزامات رأسمالية

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، بلغت الالتزامات الرأسمالية القائمة على المصرف ١٢ مليون درهم وسيتم تمويلها في عضون السنة القادمة.

التزامات متعلقة بالائتمان

تشتمل الالتزامات المتعلقة بالائتمان على التزامات بمنح ائتمان مصممة لتلبية متطلبات عملاء المصرف.

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، ترتبت على المصرف الالتزامات التالية:

	ألف درهم
التزامات بمنح ائتمان	١٠١,٧٦٥

١٩ معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين، وكذلك الأعمال التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة وموظفو الإدارة الرئيسيون والأعمال التي يمارسون عليها نفوذا فعالا.

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
المعاملات		
مصاريف إيجار	٥٠٦	٣,٧٣١
مكافأة لموظفي الادارة الرئيسيين	٤,٢٣٠	١٢,٣٥٩

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
الأرصدة	
ودائع العملاء	٣,٠٩٩

٢٠ ربحية السهم الواحد

يتم حساب ربحية السهم الواحد الأساسي من خلال تقسيم صافي الخسارة العائدة للمساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

	٢٠٠٩ درهم
خسارة الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩	٨,٥٧٤,٢٧٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
خسارة السهم الواحد	(٠,٠٠١)

لم توجد أية أسهم مؤدية للتخفيض كما بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩.

٢١ جدول استحقاق المطلوبات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

	٣١ مارس ٢٠٠٩		
	حتى سنة واحدة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
ودائع العملاء	٢٤٥,٥٤٧	-	٢٤٥,٥٤٧
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف أخرى	٨٤,٠٠٠	-	٨٤,٠٠٠
مطلوبات أخرى	١٣,٧٠٦	-	١٣,٧٠٦
	٣٤٣,٢٥٣	-	٣٤٣,٢٥٣
البنود خارج الميزانية العمومية	١١٣,٧٦٥	-	١١٣,٧٦٥

٢٢ أرقام المقارنة

لا توجد هناك أرقام للمقارنة حيث أن هذه هي الفترة القانونية الأولى للمصرف.